حديث القدس

الحكومة الاسرائيلية لا تريد التفاوض اصلا

اثناء وجود المبعوث الاميركي جورج ميتشيل في المنطقة اقدمت قوات الامن الاسرائيلية على قتل اربعة من الصبيان والفتية الفلسطينيين في محافظة نابلس. وهي جريمة تضاف الى سجلها الحافل بهكذا اغتيالات واعمال قتل لكن توقيت هذه الجريمة يدعو للتساول عن السبب في انها ارتكبت اثناء وجود المبعوث الاميركي ومحاولاته للتوسط من اجل بدء المفاوضات غير المباشرة بين الفلسطينيين واسرائيل.

وقبل اسبوعين تقريبا اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن مخطط لتوسيع مستوطنة "راموت شلومو" في القدس العربية ببناء ١٦٠٠ وحدة سكنية اضافية. ومع ان هذه المخططات الاستيطانية اصبحت روتينية بل انها كذلك منذ الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، فان توقيت الاعلان وسط الزيارة التي كان جو بايدن نائب الرئيس الاميركي يقوم بها للمنطقة بتكليف من الرئيس باراك اوباما او بهدف محاولة تسهيل استئناف المفاوضات - هذا التوقيت يسترعي الانتباه وقد اشار العديد من المراقبين والمحللين السياسيين الى انه شكل ليس فقط صفعة للادارة الاميركية، بل كذلك تحديا سافرا لهذه الادارة واعلانا واضحا عن كون الاستيطان والتوسع هما الاولويتان الهامتان في نظر حكومة بنيامين نتنياهو اما السلام العادل والحقيقي فليس واردا على الاطلاق في سلم الاولويات الاسرائيلية.

ومن الملاحظ بشكل دائم ان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة كانت تختار الاوقات التي يتواجد فيها مبعوثون اميركيون او اوروبيون يتوسطون من اجل تفعيل عملية السلام لتقوم بممارسات تشغل العالم عن المفاوضات السلمية وتدخل الاسرة الدولية في متاهات لا علاقة لها بالمبادرات السلمية التي طرحها او تطرح لانهاء النزاع الفلسطيني الاسرائيلي ووضع الحكومات الاسرائيلية امام مسؤولياتها لانهاء الاحتلال وتصفية الاستيطان والمستوطنات.

وجدير بالاسرة الدولية ان تدرك الهدف الحقيقي من الممارسات الاسرائيلية سواء ما يتعلق منها بتوسيع الاستيطان او قتل المواطنين الفلسطينيين الابرياء هو ابعاد المفاوضات او استبعادها نهائيا وكسب الوقت لفرض الحل الاسرائيلي المطلق المتمثل في تكريس الاحتلال وتوسيعه في الاراضي الفلسطينية كلها لا فرق بين القدس العربية ومحيطها الواسع في الضفة الغربية وكما ورد في احد التقارير فان هناك من يخطط لزيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الى مليون مستوطن وبهذا يتم شطب حل الدولتين لتقام دولة المستوطنين في الاراضي الفلسطينية المحتلة علما بان عددهم تجاوز نصف مليون مستوطن حتى الآن.

الحكومة الاسرائيلية لا تريد التفاوض وفي كل مرة يضغط المجتمع الدولي او الادارة الاميركية من اجل استئناف المفاوضات باي شكل من الاشكال فان هذه الحكومة، مثل سابقاتها، تفتعل مشكلة وتقوم بممارسة ضد الفلسطينيين تحول دون احياء عملية السلام المجمدة اصلا والتي اوصلتها اسرائيل الى طريق مسدود من خلال تكثيف الاستيطان واستهداف المواطنين الفلسطينيين الابرياء.

وهذا كله يضع العالم امام الحقيقة التي لم تعد الحكومة الاسرائيلية تخجل من اعلانها وهي انها تريد تهويد القدس العربية وضم المستوطنات الكبيرة مع عدم اخلاء المستوطنات غير الكبيرة بل وحتى الاحتفاظ بالبؤر الاستيطانية. فأي سلام هذا الذي سيتم وفق المواصفات والشروط الاسرائيلية؟ وما مصير ما يسمى بحل الدولتين؟

على الاسرة الدولية ان تتحرك وان تفرض على اسرائيل بكل الطرق المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ان تنهي الاحتلال المزمن للاراضي الفلسطينية وكذلك مستوطناتها المنتشرة في الاراضي المحتلة لا فرق بين الكتل الكبيرة والبؤر الاستيطانية لان هذا وحده هو الذي سيحقق السلام والامن والاستقرار في المنطقة كلها وينزع فتيل الازمات والتوترات السائدة في العديد من المناطق المجاورة.

حتى لا ينفجر لغم «سحب الجنسية» في وجوهنا!

محمد أبو رمان
كاتب اردني

ما يزال موضوع سحب الجنسيات يثير قلق شريحة واسعة وكبيرة من المواطنين، الذين باتت عملية جواز السفر تمثّل لهم رعباً شديداً، ليس فقط على مستقبلهم، بل مستقبل أبنائهم وأهلهم، لما له من آثار كبيرة على حقوقهم الأساسية.

مرّة أخرى، أجدد القول إنّنا نؤيد المبررات التي دعت وزارة الداخلية إلى تصويب أوضاع اللاجئين، وتنوي وراءها معركة سياسية وجودية مع إسرائيل. لكن أكرر اعتراضي وبصراحة واضحة على الآليات المعتمدة التي لا تخضع لمعايير مؤسسية وقانونية واضحة، بقدر ما تضع مستقبل شريحة واسعة بيد موظف وقراره.

وزير الداخلية نايف القاضي، شخصية وطنية نعتز به وبانتمائه، وما نكتبه هنا يدخل في باب الآليات لا الأهداف.

أقتبس هنا من رسالة أتتني من عشرات الرسائل، لعلّ هنالك حلا بالمفرد إذا تعذر الحل الإجمالي!

"أنا مهندسة كمبيوتر من مواليد ١٩٨٥، كتب عقد زواجي على شاب يعمل في دبي قبل شهور. سحبت الجنسية الأردنية من والدي رغم أنه ما يزال على رأس عمله في الحكومة ويقيم في الأردن منذ عام ١٩٧٣م، ولا يحمل بطاقات، ولا ينطبق عليه قرار فك الارتباط.

لم يرجع إلى بلده، لأنه من الصعب الحصول على عمل مناسب في ظل الاحتلال. لذلك لم يتمكن من تجديد تصريح الاحتلال.

طلب مني خطيبي تجديد جواز سفري الأردني ليتمكن من عمل إقامة لي في الإمارات. حاولت تجديد الجواز، لكنهم يصرون على سحب جنسيتي، واعطائي جوازا مؤقتا. لكن سحب الجنسية قد يعطل الموافقة على إقامتي في الإمارات والالتحاق بمكان عمل الزوج. أكدوا لنا أنهم توقفوا عن سحب الجنسيات.

هذا مع العلم أنني لم أذهب إلى الضفة، ولا أستطيع ذلك لأننا لا نملك لم الشمل (أي موافقة على العودة).

> **ربط قرار سحب الجنسية بعدم تجديد تصريح الاحتلال فيه ظلم واعتراف بشرعية الاحتلال. نحن اردنيون منذ كانت الضفة الغربية تابعة للأردن إدارة وحكما. ولسنا المسؤولين عن ضياع فلسطين أو تقصير العرب والمسلمين في تحريرها! حجة المتابعة والتفتيش بأن بعض الناس استطاعوا تجديد تصريح الاحتلال.**

ربط قرار سحب الجنسية بعدم تجديد تصريح الاحتلال فيه ظلم واعتراف بشرعية والمسلمين في تحريرها!
حجة المتابعة والتفتيش بأن بعض الناس

الاحتلال. نحن اردنيون منذ كانت الضفة الغربية تابعة للأردن إدارة وحكما. ولسنا المسؤولين عن ضياع فلسطين أو تقصير العرب استطاعوا تجديد تصريح الاحتلال. ولكن من يدري كم الثمن الذي دفع، وقبل ذلك يتعرض الناس إلى الابتزاز ومحاولة جرهم إلى مستنقع العمالة أو الرضوخ لمطالب لا يستطيع تلبيتها إلا من رضي بالاحتلال.

وقد تطول الفترة الزمنية والمحاولات لتجديد التصريح فتضيع الحقوق.

الأصل أن تسعى السلطة الفلسطينية أو الحكومة الأردنية في مطالبة الاحتلال بتجديد التصاريح لكل من فقد تصريحه، ولم الشمل لكل من ترك بلده، لا أن تكتفي بسحب الجنسية كوسيلة ضغط على المواطنين الضعفاء"!

آمل أنْ نجد آليات مؤسسية لتحقيق أهداف سياسة "تصويب الأوضاع"، لا أن تصبح لغماً ينفجر في وجوهنا!!

ماذا نريد .. وماذا يريد المحتلون ؟

بقلم: زهير الدبعي
مدير اوقاف نابلس الاسبق

بدأ تركيز المشروع الصهيوني على القدس وتنفيذ خطط واجراءات ابتلاعها منذ أكثر من (١٥٠) عاما. ويلمس أن وجودنا في القدس في هبوط مستمر حيث تم حشر الفلسطينيين في البلدة القديمة ومدخليها الشمالي والشرقي منذ العام ١٩٤٨، وذلك بعد احتلال أحياء القطمون والطالبية وبدر والنمامرة والبقعة التي تشكل ثمانية أتساع القدس ، وكذلك أراضي عشرات القرى المجاورة ، ومنها، دير ياسين، وكالونيا، والمالحة، ولفتا ، والقسطل ، وعين كارم .

وشرع الاحتلال في هدم حي المغاربة داخل البلدة القديمة بالقدس فور احتلالها في ١٩٦٧/٦/٧ وتبلغ مساحته (١٠) آلاف م٢ . والذي بني قبل (٧٠٠) عام ، ودمر الاحتلال الحي السكني بكل منازله ومنشآته التي تضم مسجد المغاربة والزاوية الفخرية. وشهدت الأعوام الثلاثة والأربعين التي تلتها إجراءات يومية للاحتلال بمصادرة الأراضي والتضييق على أهلنا ، وطمس منهجي لمعالمها ، والإصرار على تغيير هويتها. والجديد أن الاحتلال أصبح أكثر غرورا وعنجهية واستكبارا ، وأزال ورقة التوت، ليصبح أكثر وضوحا بأن غايته الوصول إلى نهاية مخططاته، وهي طردنا تحقيقا لقاعدته الذهبية المقدسة : " أرض أكثر وعرب أقل " ، ووصولا لهدم المسجد الأقصى المبارك .

وللاحتلال خبرات غنية جدا في هدم المساجد وانتهاك الأماكن المقدسة ، ومن بينها المسجد الإبراهيمي في الخليل الذي استغل الاحتلال مجزرة رمضان ١٩٩٤ التي استهدفت المصلين خلال صلاة الفجر، فأغلق الاحتلال المسجد، ولم يسمح للمصلين بالعودة إلى مسجدهم، إلا بعد مصادرة أكثر من نصف أروقته، واعتباره مكانا مقدسا خاصا بهم . وفرض على المصلين الدخول إلى المسجد بعد اجتياز ثلاثة حواجز تفتيش ، فضلا عن أن مفتاح المسجد يوضع في جيب ضابط عسكري بعد كل صلاة عشاء . وعلى الإمام والمؤذن والمصلين انتظار الضابط فجرا كي يحضر المفتاح حتى يتمكن المصلون من إقامة الصلاة ورفع الأذان ، فضلا عن أن إدخال أي مصحف أو كتاب أو سجادة أو علبة طلاء أو مصباح كهربائي أو أي مواد وأدوات تنظيف يجب أن يوافق على إدخالها إلى المسجد الضابط المسئول . ومن المعروف أن الاحتلال هدم مئات المساجد في الساحل والجليل ، واستخدم كثيرا منها كزرائب وحظائر ومطاعم وقاعات وكنس ومواخير . وهذه المساجد السبعة لمدينة صفد فكلها ما بين مدمر ، أو مستخدم كقاعة للاحتفالات ، أو معرض فني ، أو كنيس .

ماذا يريد الاحتلال من تصعيد اعتداءاته على القدس ، وكل موقع في فلسطين ؟ .

يريد منا الاحتلال أن نطأطئ رؤوسنا ونحني قامتنا ، وننبطح تحت دعاوى الحرص على (عملية السلام) التي لم تبدأ في يوم من الأيام ، وذلك لأن السلام يقتضي الاعتراف بالآخر واحترامه، والمحتلون لا يعترفون بنا ولا يحترموننا ، وذلك لأن العربي الجيد حسب تربيتهم هو العربي الميت ، وإذا كان لا بد فلتكن أقلية صغيرة جدا من الحطابين والسقاءين الذين يتنكرون إلى لغتهم وهويتهم وتراثهم وحضارتهم وذاكرتهم .

و ما يريده منا الاحتلال أيضا أن يستمر في استفزازنا وإغضابنا والاعتداء علينا ، وذلك كي نرد على عنفه بالعنف ، وهذا هو الحل الأمثل والأفضل بالنسبة للاحتلال . لأنه يريد أن يستدرجنا ، بل دفعنا دفعا إلى ساحته التي يحقق علينا تفوقا حاسما ومضمونا ، وهي ساحة العنف والقذائف والرصاص . فليس سرا أن الاحتلال يملك قوة هائلة وخبرة طويلة في سفك الدماء ، الاحتلال يشتهي انزلاقنا للرد على عنفه بالعنف ، وهذا هو الحل الأمثل والأفضل بالنسبة للاحتلال . يشتهي الاحتلال الذي يملك خبرة طويلة جدا في سفك الدماء .أن نرد على عنفه بالعنف .يشتهي تفجيرات في الخضيرة وتل أبيب .ويشتهي أكثر إن تستهدف هذه التفجيرات مدارس ومقاه ومطاعم وأسواق .وذلك كي :

يخفي وجهه العنصري الدموي الذي أصبح أكثر وضوحاً لدى أوساط شعبية وثقافية ونقابية وأكاديمية في أوروبا وأمريكا وكثير من دول العالم .هذه القوى الأهلية أصبحت تدرك حقيقة الاحتلال، بأنه قوة غاشمة متوحشة .وبأننا نحن الفلسطينيين لسنا سوى ضحية هذا الاحتلال. إن الدعوات إلى انتفاضة ثالثة ،إنما تدل على جهل ، أو رغبة في التهرب من المسؤولية والواجب .وذلك لأن الانتفاضة اللاعنفية الأهلية التي فجرها الناس بكل أطيافهم وشرائحهم وفئاتهم العمرية في ١٩٨٧/١٢/٩ ،أحدثت مشكلة جدية للاحتلال، ووضعت مشروعية استمرار احتلاله أمام إشارة استفهام كبرى. لماذا نتجاهل خطورة المقاومة المسلحة على مجتمعنا وصفوفنا الداخلية ،وافرازات العنف المدمرة على اقتصادنا وتعليمنا وأخلاق أولادنا .وكذلك إضعافها لسيادة القانون واستقلال القضاء . مما جعل الفوضى الداخلية عاملاً إضافيا ضاغطاً على الناس فضلاً عن عنف الاحتلال وعربدته الدموية ،الأمر الذي فرض الإحساس بالاغتراب داخل الوطن ودفع بآلاف الشباب المتعلمين للهروب إلى المنافي .

إن الانتفاضة الأهلية اللاعنفية التي بدأت في ٩-١٢-١٩٨٧ وانتفاضة الأقصى التي بدأت في ٢٨-٩-٢٠٠٠ ، إنما هما أحداث على أعلى درجات الأهمية في تاريخ شعبنا وأمتنا ومقاومتهُ . وبالتالي فإننا ما زلنا بحاجة إلى دراسات عميقة ودقيقة لهاتين الانتفاضتين لن نطلق التصريحات والشعارات ، وذلك لأن دراسة التاريخ تعتبر من أوليات أي جهد سياسي ونضالي وفكري . يقول المفكر داعية اللاعنف الشيخ جودت سعيد (عضو مجلس أمناء جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان في العالم العربي – بيروت) : بدون التاريخ لا يوجد علم ولا عقل ، وكل علم أو عقل لا يعتمد على التاريخ ، لا يعد علما ولا عقلا ، بل هو وهم مهما كثر أتباعه وطال بقاؤه " .

وتقول الحكمة : " إذا لم نستطع تغيير التاريخ ، فإننا نستطيع الاعتبار به " .

أطلق المحتلون يوم السبت الماضي النار على يافعين من عراق بورين قرب نابلس فور خروجهما من سيارة، احدهما أسيد ناصر قادوس -١٨- طالب جامعي .ومحمد إبراهيم قادوس -١٦- عاما، بينما كان عائداً من دروس تقوية في احد المعاهد بنابلس .صوب المحتلون رصاصهم على قلب أسيد .وعلى رأس محمد فاستشهدا، لسبب وحيد أنهما مواطنين فلسطينيين يريد الاحتلال أن يستولي على الأرض وطرد أصحابها. وعاد وأطلق النار في اليوم التالي وقتل مواطنين من عورتا المجاورة لنابلس أيضاً ، يريد الاحتلال أن نكون نعاجا لا تحتج ولا تتذمر ولا تقاوم كلما سيقت إلى المسلخ ،أو ثيراناً هائجة ناطحة مصيرها الذبح .

سنتحدى ما يريده الاحتلال، ولن نكون نعاجاً ولا ثيراناً .لأننا بشر لنا حقوق كأي إنسان في هذا الكوكب ، ولنا عقول سنستخدمها ، ولنا انجازات كبيرة وعظيمة هي وجودنا في وطننا رغم كل الضغوطات وإجراءات القهر والتعسف. ولنا وطن مهدد سندافع عنه ونحميه، لأن البديل هو المنافي والفناء. دعونا نفتح حوارا لنتبادل المعلومات والأفكار .ولنؤكد خطورة الانقسام على وجودنا ، وانه بمثابة تواطؤ مع الاحتلال. دعونا نخضع أنماط مقاومتنا للمراجعة والدراسة والتقييم ،وكي نوازن ونقارن بين فعالية ونتائج أنماط المقاومة المسلحة ،وأنماط المقاومة اللاعنفية (المقاومة المثمرة). ندرس ونوازن ونحلل وندقق بعقول مفتوحة وقلوب مفتوحة، بعيداً عن الدعاية القبلية الجاهلية التي تعطي الأولوية للقبيلة وفرسانها وخطبائها ،وشعرائها، ومهرجيها وفسادها ومفسديها. لنعطي الأولوية للقدس ، من خلال الجهد المنظم، بوضع حد للاعتباطية والعشوائية، ونبدأ بجهد مؤسسي ،بجهود جماعية ،وإدارة رشيدة وبروح الفريق .

رغم قدرة الاحتلال في قوة النار ،والقدرة على البطش وسفك الدماء والتدمير والتخريب والحصار فإننا ما زلنا أقوياء وأقوياء جداً بوجودنا بصمودنا على أرض الوطن .وعلينا أن نقاوم ، أن ندافع عن وجودنا ووطنا ومقدساتنا بكل الإجراءات والفعاليات والتدابير التي تعزز صمودنا وتحمي وجودنا ، وبالتالي تعزز قوتنا في إفشال خطط الاحتلال وإجراءاته التي تستهدف طردنا من وطننا .

والمقاومة اللاعنفية أدواتها الايمان بالله سبحانه وتعالى وبأن (الله أكبر) تعني أن قوة الخالق مدبر الكون هي أقوى من كل قوة ظالمة متكبرة متغطرسة عنصرية محتلة ، لأنها قوة مؤقتة نستطيع مجابهتها وتحديها ومقاومتها وكسر سيفها،وتحييد دباباتها وطائراتها، وتفوقها في المعلومات. وذلك باللاعنف (المقاومة المثمرة) التي لا تراهن على أمير ولا على زعيم ولا على قبيلة، وإنما على قاعدة عريضة جداً من الناس، من أهلنا في الوطن، وفي الشتات، من أبناء أمتنا، ومن كل المقاومين للظلم في هذا الكوكب ، وعددهم بمئات الملايين. وكل ذلك يقتضي أن نحترم أنفسنا أولا ، وأن نحترم شعبنا وأن نعطي الأولوية لمصلحة البلاد والعباد، وأن نلقي اختلافاتنا وراء ظهورنا ، وذلك كي يكون من حقنا مطالبة أمتنا بالتضامن معنا بعد أن نتضامن مع أنفسنا ،وذلك كي لا ينطبق علينا قول الله سبحان وتعالى : (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم). وبعد تضامننا مع أنفسنا ومع أمتنا نصبح مؤهلين للعمل لإقامة معسكر عالمي مقاوم للظلم والاحتلال، يبدأ من حارة النصارى في القدس ، ومن معسكر يبنة في رفح ، ليشمل كل محبي العدل والحرية والسلام الرافضين للظلم والعنف والاحتلال.

أجزاء فلسطين الاقتصادية

بقلم : سام بحور

ثمة فهم خاطئ تتداوله القيادة الفلسطينية في رام الله، حيث نلمس بوضوح السعي لإقناع وسائل الإعلام، والمؤسسات الدولية، والحكومات الأجنبية والفلسطينيين بشكل عام بأن فورة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية تشكل تنمية اقتصادية والإعداد نحو اقامة الدولة. ولكن الحقائق على الأرض تمزق هذا الطرح إربا، حيث إسرائيل مستمرة في سيطرتها على الأجزاء الاقتصادية لدولة فلسطين المستقبلية ودفعها نحو كساد منظم.

أستطيع أن أسمع الأصوات تنادي بخلاف ذلك – " كن إيجابياً " ؛ "يجب أن نبدأ من مكان ما " ؛ "نحن نتحرك بشكل أحادي باتجاه الدولة" ؛ "حققنا نمو بنسبة ٧٪ في الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي" ، إلخ، إلخ." الإيجابية شيء، وخداع الذات والخنوع لاحتلال عسكري يتحكم بكل جانب أساسي من حياتنا، خاصة الجوانب الاقتصادية، شيء آخر ومرفوض تماماً.

اللاعبون الاقتصاديون

باستثناء نوايا المحتل، أنا لا أشكك في النوايا الحسنة لجميع اللاعبين الاقتصاديين المشتركين في ترويج الفهم الخاطئ بأن سكان الضفة الغربية على قطار سريع من النمو الاقتصادي.

لم يتبقى للقيادة الفلسطينية سوى القليل – أو لا شيء مطلقاً – من الرصيد السياسي. لذا فإنه من المتوقع أن يتم التركيز على النشاط الإقتصادي – و هذا شيء ،برأيي ، مختلف تماماً عن الإعداد الاقتصادي للدولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن كون بعض اللاعبين الفلسطينيين، بمن فيهم رئيس الوزراء سلام فياض، قد بدأوا إعداد حملتهم للانتخابات الرئاسية المتوقعة القادمة، يجعلنا نرى الحاجة المفيدة ذاتياً من المشاركة في حفل قص شريط افتتاح كل يوم أو يومين.

ليس بإمكان الإسرائيليين الحلم بأفضل من ذلك. فتحت غطاء شعار "السلام الاقتصادي" الذي يتبناه رئيس الوزراء الاسرائيلي، تمكنت إسرائيل من وضع غشاوة على عيون العالم وأخذت تخلق حقائق دائمة على الأرض كالمستوطنات اليهودية غير القانونية وتستمر في نفس الوقت بالضغط على المجتمع الفلسطيني بقسوة لتحمل الكثير من الفلسطينيين على الهجرة الطوعية، وهو أمر فشلت إسرائيل في فرضه بالقوة خلال مغامرات عسكرية متعددة، بالأخص في ١٩٤٨ و١٩٦٧. هذا النزوح البطيء و المنتظم يفرغ فلسطين من رصيدها البشري المستنفذ كثيراً بفعل القيود المفروضة علينا.

لا يمكن إلقاء اللوم على الدول المانحة جراء مطالبتها بإطار اقتصادي يبرر دعمها المستمر للسلطة الفلسطينية واستمرار مساندتها الكريمة للحكومة الفلسطينية في رام الله.. لقد كانت الدول التي تقدم هذه الأموال معاقة سياسياً منذ عقود، وهي تنتظر الإشارة السياسية الأمريكية لما سيحدث لاحقاً. وقد ارتأت في ظل ذلك أن تنال شرف الامر الاقل اهمية من الدور السياسي وهو بناء المؤسسات والإصلاح ضمن نطاق "السلام الاقتصادي". هذا بالضبط هو هدف ومهمة المبعوث الخاص للرباعية، طوني بلير، أي - بعبارة أخرى - مهمة اقتصادية وليست سياسية، على الرغم من كون اللجنة الرباعية تمثل غولا سياسيا (الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) يحمل معه آخر ما تبقى من القوة السياسية لمعالجة الأمور السياسية الرئيسية التي تقف في طريق الحل الجدي للنزاع.

أيضاً، لا يمكن إلقاء اللوم بالكامل على المؤسسات الدولية ؛ ذلك أن هذه المؤسسات تملك فقط الأدوات التي تستخدمها في قياس إقتصاديات الدول المستقلة، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي، ونسب النمو. لذا، وحين أضطر لقيادة سيارتي ساعة إضافية للوصول إلى وجهتي بسبب الجدار الفاصل غير القانوني الذي أقامته إسرائيل، أو بسبب الحظر الذي يفرضه الجيش الاسرائيلي على إصلاح الشوارع في الضفة الغربية، الأمر الذي يلحق أضرار مستمرة بسيارتي، فإن ذلك كله يشكل أخيارا رائعة للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، حيث يعني ذلك أنني سأنفق أكثر على الوقود وسأزور بوتيرة أكبر ورش تصليح السيارات. مع هذا، تقريباً كل تقرير يخرج من هذه المؤسسات المختصة كالبنك الدولي يكون أقرب للحقيقة من الآخرين. وبالإمكان رؤية ذلك من خلال بضعة جمل وردت في آخر تقرير للبنك الدولي:

" بَيدَ أنه مع مرور الزمن أصبح جهاز هذه السيطرة أكثر تعقيداً وتأثيراً في قدرته على التدخل والتأثير في كل نواحي الحياة الفلسطينية بما في ذلك فرص التشغيل، والعمل، والدخل. وبالنظر لاتساع نطاقه وتعدد طبقاته، فإن جهاز السيطرة هذا يشمل نظاماً للتصاريح وعوائق مادية تعرف بالحواجز أو الإغلاقات، والطرق التي يكون المرور منها مقيداً، وإجراءات منع دخول مساحات واسعة من الأراضي في الضفة الغربية إلى مجموعة مُجزأة من الجزر أو المناطق الاجتماعية والإقتصادية المعزولة عن بعضها بعضاً." (نقاط التفتيش والحواجز: البحث عن سبل العيش في الضفة الغربية وغزة، البنك الدولي، أبعاد النوع الاجتماعية في الانهيار الاقتصادي، شباط ٢٠١٠) باستطاعتي أن أكمل.

في وضح النهار

الحقائق ماثلة للعيان في وضح النهار لأولئك الذين يرغبون في رؤيتها. فالاحتلال العسكري الإسرائيلي جاثم في كل زاوية وركن في غزة والضفة الغربية، و خاصة في مدينة القدس. ولا يزال الخنق المتعمد مستمر لأربعين بالمئة من شعبنا المحتل في غزة. هذا بالإضافة إلى أن ستون بالمئة من مجموع شعبنا – اللاجئون وأولئك في المهجر – لا يدخلون حتى في نطاق إدراك أغلب اللاعبين.

النشاط الاقتصادي، والذي أشارك (بفخر) فيه ، يحدث. لكن لا ينبغي أن يكون ذلك خبراً في حد ذاته أو أن تتم ترجمته على أنه تطوير اقتصادي. نعم، يستيقظ الفلسطينيون كل صباح ويذهبون إلى العمل مثلهم مثل سائر العالم، بالرغم من أكثر القيود الاقتصادية الخانقة التي يواجهونها حتى الآن. إن صمود الفلسطينيين، وبخاصة القطاع الخاص، يستحق جائزة "غرامي" للمثابرة في اقتصاديات البقاء.

لكن التطوير الاقتصادي والنمو اللازمين لإرساء دعائم اقتصاد لدولة مستقبلية غير موجودان البتة. كيف ذلك؟ الجواب هو أن كافة الجوانب الرئيسية لاقتصاد حقيقي هي تحت السيطرة الفعلية لإسرائيل، الدولة المحتلة. اسرائيل وحدها تتحكم – على سبيل المثال لا الحصر - في مياهنا، وحركتنا، وحرية وصولنا، وجميع حدودنا، ومجالنا الجوي، وكهربائنا، ومجالنا الإلكترومغناطيسي.

بناية جديدة في رام الله، أو حتى ١٠٠ منها، تصلح لاحتفالات قص أشرطة افتتاح، لكنها بعيدة عن البناء الاقتصادي للدولة بقدر بعد الخطأ عن الصواب.

لقد اقترح علي صديق اسرئيلي قبل بضعة أيام طريقة مختلفة للنظر إلى ما هو مطروح على الطاولة. إن كوني إيجابيا يجعلني جاهزاً لقبول "السلام الاقتصادي" من بنيامين نتنياهو حين يصبح هو ودولته جادين في تحرير موارد فلسطين الاقتصادية التي يتحكمون فيها بشكل كامل. بغير ذلك، سنستمر نحن الفلسطينيون في لملمة شتات حياتنا إلى أن يحل حتما يوم الحساب، حيث ستنظر اسرائيل عندئذ في المرآة وتقبل بحقيقة ما تراه هناك بأم عينها – دولة فصل عنصري (أبارتهايد)!

× نشر هذا المقال في جريدة الغارديان البريطانية

القدس قبل عشرين عاما